.

**مذكرة إخبارية حول الوضعية الاقتصادية**

**خلال الفصل الاول من سنة 2019**

**أظهرت نتائج الحسابات الوطنية أن النمو الاقتصادي الوطني بلغ 2,8% خلال الفصل الاول من سنة 2019 عوض 3,5% خلال نفس الفصل من سنة 2018 حيث سجلت الانشطة غير الفلاحية ارتفاعا بنسبة 3,8% بينما عرفت الأنشطة الفلاحية انخفاضا بنسبة 3,2%.**

**وظل الطلب الداخلي قاطرة للنمو الاقتصادي مع الحفاظ على نفس المنحى التنازلي للتضخم والتحسن النسبي في الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني.**

**وتيرة نمو الاقتصاد الوطني معززة بالأنشطة غير الفلاحية**

سجلت **القيمة المضافة للقطاع الاولي**  بالحجم، مصححة من التغيرات الموسمية، انخفاضا بنسبة 1,1% في الفصل الاول من سنة 2019 مقابل3,1% المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2018. ويعزى هذا، إلى انخفاض أنشطة القطاع الفلاحي بنسبة 3,2% عوض ارتفاع نسبته 4% السنة الماضية وارتفاع أنشطة الصيد البحري بنسبة 18,4% عوض انخفاض قدره 6%.

ومن جهتها، عرفت **القيمة المضافة للقطاع الثانوي** ارتفاعا بنسبة4,6% عوض 4,2% خلال الفصل الاول من السنة الماضية. ويرجع هذا، إلى تحسن القيم المضافة لأنشطة:

* الماء والكهرباء بنسبة 23,5% عوض 6,5%؛
* البناء والأشغال العمومية بنسبة 1,5% عوض 0,6%؛

وإلى تباطؤ وتيرة النمو لأنشطة:

* الصناعة الاستخراجية بنسبة 5,6% عوض 16,7%؛
* الصناعات التحويلية بنسبة 2,5% عوض 3,5%.

وسجلت **القيمة المضافة للقطاع الثالثي** بدورها، ارتفاعا بلغت نسبته 3,1% عوض 3% خلال نفس الفترة من سنة 2018. وتميزت بتحسن أنشطة:

* الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي بنسبة 3,4% عوض 2,4%؛
* الخدمات المالية والتأمينية بنسبة 2,5% عوض 2%؛
* خدمات التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 0,2% عوض انخفاض 0,8%؛

وهذا، بالرغم من تراجع النمو لأنشطة:

* الخدمات المقدمة للأسر والمقاولات بنسبة 4,5% مقابل 4,8%؛
* الفنادق والمطاعم بنسبة 3,4% عوض 6,6%؛
* النقل بنسبة 2,9% عوض 4%؛
* البريد والمواصلات بنسبة 2,3% عوض 3,3%.

في المجمل، عرفت القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية ارتفاعا بنسبة 3,8% عوض 3,3% خلال الفصل الاول من سنة 2018.

وفي هذه الظروف، واعتبارا لارتفاع الضريبة على المنتوجات صافية من الاعانات بنسبة 1,9% عوض 4,9% حقق **الناتج الداخلي الإجمالي** بالحجم خلال الفصل الاول من سنة 2019 نموا نسبته 2,8% عوض 3,5% السنة الماضية.

 و بالأسعار الجارية، عرف الناتج الداخلي الإجمالينموا بلغ 3,5% عوض 5,2%، مما نتج عنه زيادة في المستوى العام للأسعار بنسبة 0,7% عوض 1,7%.

**مواصلة الطلب الداخلي المتباطئ في تعزيز النمو الاقتصادي**

ارتفع الطلب الداخلي بنسبة 3,3% خلال الفصل الاول من سنة 2019 عوض 4,3% نفس الفترة من السنة الماضية مساهما ب 3,6 نقطة في النمو عوض 4,7 نقطة.

وفي هذا الإطار، عرفت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر ارتفاعا بنسبة 3,8% بدل 2,8% مساهمة في النمو ب 2,2 نقطة مقابل 1,6 نقطة سنة من قبل. وبدورها، سجلت نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية ارتفاعا نسبته 2,8% عوض 1,6% في الفصل الاول من السنة الماضية مع مساهمة في النمو الاقتصادي ب 0,6 نقطة عوض 0,3 نقطة.

ومن جهته، عرف إجمالي تكوين الرأسمال التابث ارتفاعا قدره 3% في الفصل الاول من سنة 2019 مقابل 1,1% السنة الماضية بمساهمة في النمو بلغت 0,8 نقطة بدل 0,3 نقطة.

**مساهمة سلبية في النمو للمبادلات الخارجية**

سجلت المبادلات الخارجية من السلع والخدمات مساهمة سلبية في النمو بلغت (0,8-) نقطة عوض (1,2-) نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية. وقد عرفت الصادرات ارتفاعا نسبته 1,7% مقابل 7,4% مع مساهمة في النمو ب 0,7 نقطة عوض 2,7 نقطة. ومن جهتها، سجلت الواردات نموا بنسبة 3% عوض 8,4% مع مساهمة سلبية ب (1,5-) نقطة عوض (3,9-) نقطة سنة من قبل.

**تحسن طفيف في الحاجة إلى تمويل الاقتصاد**

مع ارتفاع الناتج الداخلي الاجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 3,5% وانخفاض صافي الدخول المقبوضة من بقية العالم بنسبة 0,1%، سجل إجمالي الدخل الوطني المتاح انخفاضا في وتيرة تطوره حيث انتقل من 3,8% في الفصل الاول من سنة 2018 إلى 3,4% خلال نفس الفترة من سنة 2019.

وفي هذه الظروف، وبارتفاع الاستهلاك النهائي بالأسعار الجارية بنسبة 3,5% مقابل 3,7%سنة من قبل، بلغ الادخار الوطني 27,8% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 27,9%.

مثل إجمالي الاستثمار (إجمالي تكوين الرأسمال التابث والتغير في المخزون) 32,8% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 33,1 %خلال نفس الفصل من السنة الماضية، ونتيجة لذلك خفت الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني مقارنة بالفصل الاول من سنة 2018 حيث انتقلت من 5,2% إلى 5% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وتوجد رفقته الجداول المتعلقة بنتائج الحسابات الوطنية للفصل الاول من سنة 2019:

